

## استنتاج أولي

الطرف المعني: رومانيا

وفقاً لـ "الإجراءات والآليات المتعلقة بالامتثال" الواردة في مرفق المقرر 27/م أ-1 والمعتمدة بموجب المادة 18 من بروتوكول كيوتو و"النظام الداخلي للجنة الامتثال" (النظام الداخلي)<sup>(1)</sup>، يعتمد فرع الإنفاذ الاستنتاج الأولي التالي:

### معلومات أساسية

1- في 11 أيار/مايو 2011، تلقت الأمانة مسألة تتعلق بالتنفيذ وردت في تقرير فريق خبراء الاستعراض المتعلق باستعراض التقرير السنوي لرومانيا المقدم في عام 2010 والوارد في الوثيقة FCCC/ARR/2010/ROU. ووفقاً للفقرة 1 من الفرع السادس<sup>(2)</sup> والفقرة 2 من المادة 10 من النظام الداخلي، اعتُبر أن لجنة الامتثال قد تسلمت المسألة المتعلقة بالتنفيذ في 12 أيار/مايو 2011.

2- وأسند مكتب لجنة الامتثال مسألة التنفيذ هذه إلى فرع الإنفاذ في 16 أيار/مايو 2011، بموجب الفقرة 1 من الفرع السابع، وفقاً للفترتين الفرعيتين (ب) و(ج) من الفقرة 4 من الفرع الخامس والفقرة 1 من المادة 19 من النظام الداخلي.

3- وفي 17 أيار/مايو 2011، أخطرت الأمانة الأعضاء والأعضاء المناوبين في فرع الإنفاذ بمسألة التنفيذ هذه، وفقاً للفقرة 2 من المادة 19 من النظام الداخلي، وبإسنادها هذه المسألة إلى فرع الإنفاذ.

4- وفي 27 أيار/مايو 2011، قرر فرع الإنفاذ، وفقاً للفقرة 2 من الفرع السابع والفقرة 1 (أ) من الفرع العاشر، المضي في بحث مسألة التنفيذ (CC-2011-1-2/Romania/EB).

(1) جميع الإشارات إلى مواد النظام الداخلي في هذه الوثيقة تحيل إلى المواد الواردة في مرفق المقرر 4/م أ-2، بصيغته المعدلة بالمقرر 4/م أ-4.

(2) جميع الإشارات في هذه الوثيقة إلى الفروع تحيل إلى "الإجراءات والآليات المتعلقة بالامتثال" الواردة في مرفق المقرر 27/م أ-1.

5- وتعلق مسألة التنفيذ بالامتثال "للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ حسب مصادرها وعمليات إزالتها بواسطة البواليع بموجب الفقرة 1 من المادة 5 من بروتوكول كيوتو" (مرفق المقرر 19/م أ-1، ويشار إليها أدناه بـ "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية"). وخلص فريق خبراء الاستعراض، بوجه خاص، إلى أن النظام الوطني لرومانيا لا يؤدي بعض المهام المحددة المطلوبة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية فيما يتصل بإعداد قوائم الجرد. وبالإضافة إلى ذلك، خلص فريق خبراء الاستعراض إلى أن النظام الوطني لرومانيا غير قادر على الامتثال للمتطلبات المتعلقة بإعداد المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 1 من المادة 7 من بروتوكول كيوتو، وخاصة فيما يتعلق بأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة بموجب الفقرتين 3 و4 من بروتوكول كيوتو كما هي محددة في "المبادئ التوجيهية لإعداد المعلومات المطلوبة بموجب المادة 7 من بروتوكول كيوتو"، و"التعاريف والطرائق والقواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة بموجب بروتوكول كيوتو" (مرفقا المقررين 15/م أ-1 و16/م أ-1، على التوالي)<sup>(3)</sup>.

6- وتعلق مسألة التنفيذ هذه بمتطلبات الأهلية المشار إليها في الفقرة 31(ج) من مرفق المقرر 3/م أ-1، والفقرة 21(ج) من مرفق المقرر 9/م أ-1، والفقرة 2(ج) من مرفق المقرر 11/م أ-1. وبناءً على ذلك، تنطبق الإجراءات المعجلة الواردة في الفرع العاشر.

7- وفي 3 حزيران/يونيه 2011، اتفق فرع الإنفاذ على دعوة أربعة خبراء تم اختيارهم من قائمة خبراء اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بغية تقديم المشورة إلى الفرع (CC-2011-1-3/Romania/EB). وينتمي اثنان من هؤلاء الخبراء إلى فريق خبراء الاستعراض الذي استعرض التقرير السنوي المقدم من رومانيا لعام 2010.

8- وفي 14 حزيران/يونيه 2011، تلقى فرع الإنفاذ طلباً من رومانيا لعقد جلسة استماع (CC-2011-1-4/Romania/EB)، جاء فيه أيضاً أن رومانيا تعترم تقديم ورقة معلومات خطية بموجب الفقرة 1(ب) من الفرع العاشر.

9- وفي 29 حزيران/يونيه 2011، تلقى فرع الإنفاذ ورقة معلومات خطية (CC-2011-1-5/Romania/EB) وفقاً للفقرة 1 من الفرع التاسع، والفقرة 1(ب) من الفرع العاشر، والمادة 17 من النظام الداخلي.

10- وبناءً على طلب رومانيا في 14 حزيران/يونيه 2011، عُقدت جلسة استماع في 7 تموز/يوليه 2011، وفقاً للفقرة 2 من الفرع التاسع، والفقرة 1(ج) من الفرع العاشر. وكانت جلسة الاستماع جزءاً من اجتماع فرع الإنفاذ الذي عُقد في الفترة

(3) انظر الفقرات 20 و21 و27 و108 و142 و144 و178 و185-187 من تقرير فريق خبراء الاستعراض الوارد في الوثيقة FCCC/ARR/2010/ROU.

من 6 إلى 8 تموز/يوليه 2011 للنظر في اعتماد استنتاج أولي أو قرار بعدم المضي قدماً. وقدمت رومانيا عرضاً أثناء جلسة الاستماع. وتلقى فرع الإنفاذ أثناء الاجتماع المشورة من الخبراء الأربعة المدعويين.

11- ونظر فرع الإنفاذ، أثناء مداولاته، في تقرير الاستعراض السنوي لعام 2010، وفي ورقة المعلومات الخطية التي قدمتها رومانيا والواردة في الوثيقة CC-2011-1-5/Romania/EB، وفي المعلومات التي قدمتها رومانيا أثناء جلسة الاستماع وفي المشورة المقدمة من الخبراء الذين دعاهم الفرع. ولم تقدم أي منظمة حكومية دولية أو منظمة غير حكومية مختصة أية معلومات بموجب الفقرة 4 من الفرع الثامن.

### الاستنتاجات والأسباب

12- في الفترة من 20 إلى 25 أيلول/سبتمبر 2010، أجرى فريق خبراء الاستعراض استعراضاً مركزياً للتقرير السنوي المقدم من رومانيا لعام 2010 وفقاً لـ "المبادئ التوجيهية للاستعراض المنصوص عليها في المادة 8 من بروتوكول كيوتو" (مرفق المقرر 22/م أ-1)؛ وتُسمى فيما يلي: "المبادئ التوجيهية للاستعراض". وخلص فريق خبراء الاستعراض إلى أن تقرير رومانيا السنوي لعام 2010 لا يتسم بالقدر الكافي من الشفافية والاتساق والقابلية للمقارنة والكمال والدقة، على النحو المطلوب في المبادئ التوجيهية للاتفاقية الإطارية فيما يتعلق بالإبلاغ<sup>(4)</sup>، والمبادئ التوجيهية المنقحة لعام 1996 التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن قوائم الجرد الوطنية للانبعاثات من غازات الدفيئة<sup>(5)</sup>، والتوجيهات المتعلقة بالممارسات الجيدة وإدارة حالات عدم التيقن في القوائم الوطنية لجرد غازات الدفيئة التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ<sup>(6)</sup>، وإرشادات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة باستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة<sup>(7)</sup>.

13- وخلص فريق خبراء الاستعراض، أثناء استعراضه التقيني، إلى أن النظام الوطني لرومانيا لا يؤدي بعض المهام المحددة المطلوبة من النظم الوطنية بموجب المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية. وقد أخفق النظام الوطني لرومانيا بوجه خاص في القيام بما يلي:

(4) "المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، الجزء الأول: المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بالإبلاغ عن قوائم الجرد السنوية"، الواردة في الوثيقة FCCC/SBSTA/2006/9.

(5) متاحة على الموقع: <<http://www.ipcc-nggip.iges.or.jp/public/gl/invs1.htm>>.

(6) متاحة على الموقع: <<http://www.ipcc-nggip.iges.or.jp/public/gp/english/>>.

(7) متاحة على الموقع: <<http://www.ipcc-nggip.iges.or.jp/public/gp/lulucf/gp/lulucf.htm>>.

(أ) إعداد تقديرات وفقاً للأساليب الوارد وصفها في المبادئ التوجيهية المنقحة التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في عام 1996 فيما يتصل بقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، والمبينة بالتفصيل في إرشادات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة باستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، وضمان استخدام أساليب مناسبة لتقدير الانبعاثات من فئات المصادر الرئيسية (الفقرة 14(ب) من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية)؛

(ب) جمع بيانات كافية عن النشاط، ومعالجة المعلومات وعوامل الانبعاثات، حسيماً يلزم، لدعم الأساليب المختارة لتقدير الانبعاثات من غازات الدفيئة البشرية المنشأ بحسب مصادرها وعمليات إزالتها بواسطة البواليع (الفقرة 14(ج) من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية).

14- وبالإضافة إلى ذلك، خلص فريق خبراء الاستعراض إلى أن النظام الوطني لرومانيا غير قادر على الامتثال للمتطلبات المتعلقة بإعداد المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 1 من المادة 7 من بروتوكول كيوتو، وخاصة فيما يتعلق بأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة بموجب الفقرتين 3 و4 من بروتوكول كيوتو، ولا سيما الفقرة 21 من مرفق المقرر 16/م أ-1 والفقرة 6(هـ) من مرفق المقرر 15/م أ-1، ويلاحظ بصورة خاصة ما يلي:

(أ) أن الأسلوب المستخدم في تقدير انبعاثات الغازات وعمليات إزالتها بخصوص إدارة الغابات، وهو النشاط الذي يعوّض نسبة 23.4 في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة الوطنية، باستثناء أنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة ويشكل فئة رئيسية، لا يعكس على النحو المناسب الظروف الوطنية وليس فيه امتثال لإرشادات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة باستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة؛

(ب) أن البيانات المتعلقة بالنشاط، ومعالجة المعلومات وعوامل الانبعاثات، كانت غير كافية لإعداد قائمة جرد كاملة بالانبعاثات وعمليات إزالتها فيما يتعلق بنشاط إدارة الغابات، وأنه لم يجر الإبلاغ عن عدة مجمعات.

15- وأثناء جلسة الاستماع، أكد الخبراء على أن مسألة التنفيذ المثارة ناتجة عن مزيج من عدة مشاكل غير محلولة على امتداد القطاعات تتصل باللغة ذات الطابع الإلزامي فيما يتعلق بتنفيذ المهام المحددة المبينة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية. وبصورة خاصة، لم تطبق رومانيا أساليب الفئة الأعلى المناسبة بغية تقدير الانبعاثات من معظم الفئات الرئيسية وفقاً لتوجيهات الهيئة الحكومية الدولية المتعلقة بالممارسات الجيدة، ولم يجر تقدير عدد كبير



من الفئات الفرعية على الرغم من توافر منهجيات التقدير، كما أن إعداد المعلومات المتعلقة بأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة بموجب الفقرتين 3 و 4 من المادة 3 من بروتوكول كيوتو لم يكن ملائماً للظروف الوطنية ولم يُمتثل فيه للممارسات الجيدة. وفضلاً عن ذلك، فإن شفافية تقرير رومانيا غير كافية بسبب النقص في الوثائق وفي تبرير الأساليب أو الافتراضات التي قام عليها اختيار عوامل الانبعاثات وبيانات الأنشطة، ولم يتمكن فريق خبراء الاستعراض من تحديد المدى الذي نُفذت في حدوده خطط ضمان الجودة/مراقبة الجودة تنفيذاً فعالاً بالنظر إلى عدم تقديم تقرير عن الإجراءات المنفذة والنتائج المتحققة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الخبراء إلى الافتقار إلى تحقيق تقدم في تلبية التوصيات العديدة والهامة الواردة في تقارير الاستعراض السابقة وعدم تقديم معلومات محددة من جانب رومانيا أثناء عملية الاستعراض.

16- وأقرت رومانيا، في التقرير الخطي المقدم منها وأثناء جلسة الاستماع، بأنها تواجه تحديات فيما يتعلق بتحسين قوائم جردها. وقدمت رومانيا معلومات عن نظامها الوطني وعن التقدم الذي أحرزته أو بدأت فيه أو تخطط له بغية تعزيز نظامها الوطني وتحسن قوائم الجرد الوطنية لانبعاثات غازات الدفيئة لديها. وأكدت على أنه يجري بصورة تدريجية تحسين قوائم الجرد الخاصة بها وأن التمويل المطلوب لجميع التدابير ذات الصلة يجري توفيره أو الالتزام به بالكامل. وتشتمل التدابير المخطط لها أو التي بُدئ فيها على إدخال تعديلات قانونية ومؤسسة وإجرائية على نظامها الوطني، بما في ذلك إجراء زيادة هامة في الموظفين المخصصين لهذا العمل فضلاً عن إجراء خمس دراسات ترمي إلى تعزيز النظام الوطني وإعداد بيانات شاملة. وسأقت رومانيا أيضاً مجموعة متنوعة من الحجج الوقائية والقانونية المتعلقة باستعراض تقرير رومانيا السنوي لعام 2010 وطلبت أن يتخذ فرع الإنفاذ قراراً بالألا يواصل تناول هذه المسألة أو، بدلاً عن ذلك، بأن يحيل مسألة التنفيذ إلى فرع التيسير وفقاً للفقرة 12 من الفرع التاسع. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت رومانيا معلومات إضافية أثناء جلسة الاستماع بشأن علاقة التدابير المخطط لها والتدابير التي بُدئ فيها بالمشاكل المحددة غير المحلولة التي أشار إليها فريق خبراء الاستعراض في استعراض التقرير السنوي لرومانيا لعام 2010.

17- وسلّم الخبراء المستقلون، في معرض إبداء رأيهم بشأن المعلومات الجديدة المقدمة من رومانيا منذ الانتهاء من استعراض تقرير رومانيا السنوي لعام 2010، بأن التدابير المخطط لها والتدابير المنفذة وخاصة الدراسات الخمس التي بُدئ فيها من المحتمل أنها يمكن أن تعالج القضايا غير المحلولة. بيد أنهم قالوا إنهم ليسوا في وضع يمكنهم من تقييم ما إذا كانت التدابير المخطط لها والتدابير المنفذة، بما في ذلك هذه الدراسات، ستؤدي إلى حل المشاكل بالنظر إلى نقص المعلومات المقدمة بشأن تصميم هذه التدابير وتنفيذها. ورأى الخبراء أيضاً أنه سيكون من الضروري إجراء استعراض دقيق لتقرير يُقدم عن الانبعاثات يشمل ويعكس نتائج هذه الدراسات بغية تقييم ما إذا كان النظام الوطني لرومانيا يعمل وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة

بالنظم الوطنية، وأن من الصعب معرفة كيف يمكن تنفيذ التحسينات المطلوبة قبل عام 2012 وبالتالي كيف يمكن أن تكون هذه التحسينات واضحة قبل استعراض التقرير السنوي لعام 2012.

18- وبعد النظر في تقرير الاستعراض السنوي لعام 2010 وورقة المعلومات الخطية المقدمة من رومانيا والعروض التي قدمتها رومانيا خلال جلسة الاستماع والعروض والمشورة التي قدمها الخبراء المدعوون، أعرب فرع الإنفاذ عن تقديره لإدراك رومانيا أن من المطلوب إدخال تحسينات على نظامها الوطني وللإعلان عن خطط وتدابير التحسين وللالتزام الذي أبدته بتحسين النظام الوطني. بيد أن فرع الإنفاذ أشار إلى أنه لا تزال توجد مشاكل لم تُحل وأن التدابير الرامية إلى معالجة هذه المشاكل غير المحلولة ما زالت في مرحلة مبكرة من الإعداد أو التنفيذ. ولاحظ فرع الإنفاذ أيضاً أن أفرقة خبراء الاستعراض السابقة قد أشارت باستمرار إلى الحاجة إلى إدخال تحسينات كبيرة على النظام الوطني لرومانيا في تقارير استعراض التقرير الأولي المقدم من رومانيا<sup>(8)</sup> والاستعراض الفردي لقوائم جرد غازات الدفيئة المقدمة من رومانيا في عامي 2007 و2008<sup>(9)</sup> والاستعراض الفردي للتقرير السنوي لعام 2009<sup>(10)</sup>، ولكن لم يجر تنفيذ هذه التحسينات حتى الآن.

19- وأحاط فرع الإنفاذ علماً بالقضايا الوقائية والقانونية التي أثارها رومانيا فيما يتصل بالاستعراض الفردي لتقريرها السنوي لعام 2010. وبخصوص الحجج الوقائية المتعلقة بقرارات معينة في استعراض التقرير السنوي لرومانيا لعام 2010، لاحظ فرع الإنفاذ أنه، وفقاً للمبادئ التوجيهية للاستعراض، أُتيح لرومانيا الفرصة لتقديم تعليقاتها على مشروع تقرير الاستعراض وإثارة حجج وقائية بخصوص هذه الفقرات. ولاحظ فرع الإنفاذ كذلك أن رومانيا قدمت فعلاً تعليقات أخرى جرى النظر فيها على النحو المناسب وأدرجها فريق خبراء الاستعراض في التقرير النهائي وأن التعليقات، المثارة لأول مرة في التقرير الخطي، كان ينبغي إثارتها قبل الانتهاء من عملية استعراض التقرير السنوي لرومانيا لعام 2010. وبخصوص الحجج القانونية، لاحظ الفرع أنه لم تُؤخذ في الحسبان فيها الخصائص المحددة للنظام القانوني الذي ينظم الإجراءات والآليات المتعلقة بالامتثال في إطار بروتوكول كيوتو.

20- ويخلص فرع الإنفاذ، استناداً إلى المعلومات المقدمة والمعروضة، إلى أن المشاكل غير المحلولة المشار إليها في الفقرتين 12 و14 أعلاه قد أدت إلى عدم الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية أثناء إعداد الصيغة النهائية لتقرير الاستعراض السنوي لعام 2010.

21- وبينما قدمت رومانيا وعرضت معلومات عن الخطوات الإيجابية التي اتخذتها منذ إعداد الصيغة النهائية لتقرير الاستعراض السنوي لعام 2010، فإن هذه المعلومات لم تمكن

(8) الوثيقة FCCC/IRR/2007/ROU.

(9) الوثيقة FCCC/ARR/2008/ROU.

(10) الوثيقة FCCC/ARR/2009/ROU.

فرع الإنفاذ من الخلوصل إلى استنتاج مفاده أن مسألة التنفيذ قد حُلّت. ويخلص فرع الإنفاذ إلى ما يلي:

(أ) أنه يتعين على رومانيا أن تحقق مزيداً من التقدم في وضع وتنفيذ تدابير ترمي إلى ضمان أن يؤدي النظام الوطني جميع المهام المحددة المبينة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية؛

(ب) أنه يلزم قيام فرع الإنفاذ بإجراء استعراض داخل البلد للنظام الوطني لرومانيا، بالاقتران مع استعراض لتقرير الجرد السنوي الذي يولده هذا النظام ويعكس التقدم الكبير المتحقق في مجالات الكمال والدقة الشفافية، وذلك لكي يتسنى لفرع الإنفاذ تقييم مدى الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية.

22- وفضلاً عن ذلك، يخلص فرع الإنفاذ إلى أنه ما دامت توجد مشاكل غير محلولة تتصل باللغة ذات الطابع الإلزامي فيما يتعلق بالنظام الوطني برومانيا فلا يكون من الملائم النظر في إحالة مسألة التنفيذ إلى فرع التيسير. بموجب الفقرة 12 من الفرع التاسع.

#### الاستنتاج والتبعات

23- يخلص فرع الإنفاذ إلى أن رومانيا ليست ممثلة لـ "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ حسب مصادرها وعمليات إزالتها بواسطة البواليع بموجب الفقرة 1 من المادة 5 من بروتوكول كيوتو" (مرفق المقرر 19/م إلى-1). ومن ثم، فإن رومانيا لا تفي بشروط الأهلية المنصوص عليها في المواد 6 و12 و17 من بروتوكول كيوتو لوضع نظام وطني وفقاً للفقرة 1 من المادة 5 من بروتوكول كيوتو وبالمتطلبات والمبادئ التوجيهية التي تقررت بمقتضى ذلك.

24- ووفقاً للفرع الخامس عشر، يطبق فرع الإنفاذ التبعات التالية:

(أ) إعلان أن رومانيا في حالة عدم امتثال؛

(ب) يتعين على رومانيا أن تضع خطة على النحو المشار إليه في الفقرة 1 من الفرع الخامس عشر، وفقاً للمتطلبات الموضوعية الواردة في الفقرة 2 من الفرع الخامس عشر والفقرة 1 من المادة 25 مكرراً من النظام الداخلي، وأن تقدمها في غضون ثلاثة أشهر إلى فرع الإنفاذ وفقاً للفقرة 2 من الفرع الخامس عشر، وأن تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذها وفقاً للفقرة 3 من الفرع الخامس عشر؛

(ج) تُعلّق أهلية رومانيا للمشاركة في الآليات وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة من المواد 6 و12 و17 من بروتوكول كيوتو ريثما يتم حل مسألة التنفيذ.

25- تصبح هذه الاستنتاجات والتبعات نافذة بعد تأكيدها بقرار نهائي يتخذه فرع الإنفاذ.

الأعضاء والأعضاء المناوبون الذين شاركوا في النظر في الاستنتاج الأولي وفي صياغته: محمد علام، وسانديا ج غ إس دي فيت، ورينيه لوفير، وماري جاين ميس، وستيفان ميتشل، وإين نيشات، وسيباستيان أويرتور، وإيلهوجون راجابوف، وأوليف شامانوف، ومحمد شريف، ووي سو.

الأعضاء الذين شاركوا في اعتماد القرار المتعلق بالاستنتاج الأولي: سانديا ج غ إس دي فيت، ورينيه لوفير، وستيفان ميتشل، وسيباستيان أويرتور، وإيلهوجون راجابوف، وأوليف شامانوف، ومحمد شريف، ووي سو.

اعتمد هذا القرار بتوافق الآراء في بون في 8 تموز/يوليه 2011.